



التاريخ: ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن الدورة السابعة بعد المائة (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي

متابعة القرار بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية
دعماً لأهداف التنمية المستدامة

غرض الوثيقة

تقترح هذه الوثيقة خطة عمل (٢٠١٩) لإرساء الأسس من أجل إعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، التي ينبغي أن تضمن تكاملاً شاملاً مع نهج منظمة العمل الدولية بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ومع الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، بما يعكس حصائل دورة المؤتمرات للعمل الدولي فضلاً عن تطور إصلاحات الأمم المتحدة. وتوخياً لإنفاذ الاستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته بشأن تنفيذ خطة العمل المقترحة من أجل إعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: جميعها.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات والدعم الميداني.

الوثائق ذات الصلة: القرار والاستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨؛ التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨؛ الوثيقة GB.334/INS/4؛ الوثيقة GB.334/PFA/1.

أولاً - مقدمة

١. أجرى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٧ (حزيران/يونيه ٢٠١٨) مناقشة عامة بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، واعتمد قراراً ومجموعة من الاستنتاجات^١. وتقدم هذه الوثيقة مقترحات لإنفاذ الاستنتاجات المذكورة عن طريق خطة عمل من شأنها أن ترسي الأسس من أجل إعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. والتعاون الإنمائي جزء لا يتجزأ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، كما أنه وسيلة رئيسية لتنفيذ هذا البرنامج والميزانية وكذلك الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ التي سنتجلى فيها حصائل دورة المؤتمرات لمؤتمر العمل الدولي.
٢. وينبغي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثائق الأخرى المقدمة إلى مجلس الإدارة في دورته الحالية، بما في ذلك تلك المعنية بإصلاح الأمم المتحدة^٢ والاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

مناقشة واستنتاجات المؤتمر

٣. ناقش المؤتمر المسائل الأربع التالية: (أ) كيف يمكن للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن يتكيف مع السياق الجديد ويدعم الهيئات المكونة؛ (ب) كيف يمكن تعزيز الرابط بين القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية والتعاون الإنمائي؛ (ج) كيف يمكن للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، ضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم على أفضل وجه إلى الهيئات المكونة في تيسير اتساق السياسات وتعميم العمل اللائق على الخطط الإنمائية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) ما هي أدوار الهيئات المكونة ومنظمة العمل الدولية في ضمان المزيج الأمثل من الشراكات والطرائق الرامية إلى تمويل التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية تمويلاً ملائماً.
٤. وتتضمن الاستنتاجات مجموعة من المبادئ الإرشادية للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في المستقبل وتعالج انعكاسات البيئة الإنمائية الدولية الحالية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة وتمويل النموذج الإنمائي والشراكات والحاجة إلى نهج برنامجي. كما أنها تشمل خريطة طريق تتضمن نقاط عمل لمنظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية وشركائها الإنمائيين، دعماً للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في المستقبل.
٥. وشدد المؤتمر على أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام ٢٠٠٨، واتفق على أن الاحتياجات والطلبات الوطنية ينبغي أن ترشد أعمال منظمة العمل الدولية وأن تعزز في الوقت ذاته نهجاً متوازناً لتعزيز العمل اللائق في الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها. وأعاد التأكيد على أن التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية هو جزء لا يتجزأ من الخدمات التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى هيئاتها المكونة على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، مشدداً على أن البرامج القطرية للعمل اللائق هي بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية الوسيلة الرئيسية لدعم البلدان في تحقيق نتائج العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة. والمشاركة الفعالة لمنظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إنما هي أساسية لضمان الإدماج الكامل للبرنامج القطري للعمل اللائق في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولهذا السبب، من الحاسم أن تضاعف منظمة العمل الدولية جهودها المبذولة للمساعدة على

^١ التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨؛ *محضر الأعمال المؤقت رقم 7B (Rev.)*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨؛ *القرار والاستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨.

^٢ الوثيقة GB.334/INS/4.

^٣ الوثيقة GB.334/PFA/1.

إعادة إحياء مؤسسات الحوار الاجتماعي على جميع المستويات بحيث تظل ملائمة وفعالة ومستوفية للغرض وتساهم مساهمة تامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.^٤

٦. واعتبر المؤتمر أن برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠) وتمويل النموذج الإنمائي يقتضيان معاً قدرأ أكبر من اتساق السياسات والبرامج والميزانية ضمن منظمة العمل الدولية ومع الهيئات المكونة وفيما بينها وفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبين طيف أكبر من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنشآت وشركاء التنمية والوزارات الحكومية الأخرى الصالعة في تنفيذ سياسات العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة.

٧. وجرى إبراز عدد من المبادئ الرئيسية لإرشاد التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في المستقبل، ألا وهي: أنه ينبغي لمثل هذا التعاون "ألا يخلف أحداً وراءه" وأنه ينبغي إيجاد الظروف والبيئات المؤاتية اللازمة لضمان فرص العمل والدخل للجميع. وينبغي لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن تحقق أقصى قدر من الإمكانيات الإنمائية للقطاع الخاص عن طريق تعزيز بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة والقادرة على الصمود. ومن المطلوب نهج برنامجي بقدر أكبر إزاء النتائج والأثر، إلى جانب تركيز أكبر على تقوية القدرة المؤسسية في البلدان. واعتبرت الشفافية والمسؤولية المشتركة من خلال الحوار الاجتماعي بمثابة مبادئ تعزز جميع أوجه التعاون الإنمائي. ومن حيث الشراكات، يتعين أن تسترشد منظمة العمل الدولية بالشمولية والابتكار وبتزوية استخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المتثلث.

السياق المتغير

٨. تأتي هذه الاستنتاجات في لحظة حاسمة عشية الاحتفال بمئوية منظمة العمل الدولية حيث سيجري إعادة تقييم للأساس المفاهيمي والاستراتيجي لنشاطها بالاستناد إلى العمل الذي أجري من باب الاستعداد للاحتفال بالمئوية، بما في ذلك من خلال مبادرة مستقبل العمل وإرشاد من الهيئات المكونة. وترسي الاستنتاجات مهمة تحديد أفضل طريقة لتكييف التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في سياق متغير. وهي تأتي كذلك في وقت تقوم فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإصلاح عميق لجعلها تتوازي مع نطاق أهداف التنمية المستدامة. ويستدعي الإصلاح إجراء تغييرات كبرى في الأسلوب الذي تعمل وفقه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما على الصعيد الوطني.^٥ ويدعو المؤتمر منظمة العمل الدولية إلى أن تضمن أن تكون مستوفية للغرض في منظومة أمم متحدة إنمائية تامة الإصلاح وأن تحتفظ بهويتها بوصفها وكالة متخصصة ثلاثية فريدة وأن تقوي دعوتها وإشاعتها وإطالقتها بغية أن تعزز على نحو نشط مزاياها النسبية بالاستناد إلى دورها المعياري وهيكلها الثلاثي ومبادئ وممارسات الحوار الاجتماعي.

٩. وعليه، فإن برنامج عام ٢٠٣٠ ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الخاضعة للإصلاح وعالم العمل المتحول توفّر معاً السياق الجامع. وينبغي لاستراتيجية التعاون الإنمائي المستقبلية أن تخدم بفعالية احتياجات الهيئات المكونة وأن تكون متمشية تماماً مع الأطر البرنامجية والخطط الاستراتيجية الشاملة لمنظمة العمل الدولية. وفي هذا فرصة سانحة أمام منظمة العمل الدولية لتعزيز تضمين التعاون الإنمائي في أنشطتها عموماً من باب الاستجابة للإرشادات والأولويات المحددة في دورة المؤتمرات العمل الدولي في عام ٢٠١٩. كما أن الاجتماعات الإقليمية يمكن أن تقدم معلومات مستنيرة عن الطريقة التي يمكن بها للتعاون الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بحشد الموارد والشراكات، أن يعمل في بيئات قطرية وإقليمية بعينها.

^٤ الوثيقة GB.334/INS/3/2.

^٥ الوثيقة GB.334/INS/4.

ثانياً - خطة عمل ٢٠١٩ - نحو إعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

١٠. ترسي خطة العمل هذه الأسس لإعداد استراتيجية التعاون الإنمائي الجديدة. وعليه، تجد منظمة العمل الدولية نفسها في الوقت الراهن في معبر ما بين اختتام استراتيجية التعاون الإنمائي السابقة لديها (٢٠١٥-٢٠١٨)^٦ وبين اعتماد وثيقة جديدة للبرنامج والميزانية في نهاية عام ٢٠١٩ والخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥. وسيكون التسلسل الزمني المتوقع على النحو التالي: سوف تشمل خطة العمل النشاط التحضيري الذي يتعين القيام به خلال ٢٠١٩؛ سيكون من المستحسن تقديم استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٠، الناشئة عن ذلك العمل، إلى مجلس الإدارة مثلاً في آذار/مارس ٢٠٢٠ في أعقاب اعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري البقاء على تيقظ واستعراض استراتيجية التعاون الإنمائي الأطول أمداً بعد فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لضمان أنها تخدم تماماً الهيئات المكونة وتدعم التركيز الاستراتيجي لنشاط منظمة العمل الدولية، كما جرى تعريفه في خطتها الاستراتيجية الجديدة.

الإطار البرنامجي للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية

الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٢		الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨	
البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٤	البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٢	البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠	البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨
استراتيجية التعاون الإنمائي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٠			خطة عمل التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٩

آذار/مارس ٢٠٢٠

المناقشة المقترحة في مجلس الإدارة بشأن
استراتيجية التعاون الإنمائي

١١. وتهدف خطة العمل إلى إنفاذ خريطة الطريق الواردة في الاستنتاجات عن طريق معالجة المجالات الرئيسية الأربعة لتحقيق الحاصلات المتوخاة طوال السنة المقبلة، وهي أساسية للاستراتيجية المستقبلية للتعاون الإنمائي وتقتضي بالتالي إعدادات ملائمة: (١) تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة لضمان تحقيق نتائج العمل اللائق على الصعيد الوطني؛ (٢) تعميق الشراكات والتمويل وتوسيع نطاقها وتنويعها؛ (٣) تعزيز الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية؛ (٤) النهوض باتساق السياسات وإطلاة منظمة العمل الدولية. وترد فيما يلي هذه المجالات مفصلة.

١- مجال التركيز - تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة لدعم تحقيق نتائج العمل اللائق على المستوى الوطني

١٢. يسهم التعاون الإنمائي في تحقيق الغايات المحددة على الصعيد الوطني، بما يتمشى مع المبدأ الرئيسي للملكية الوطنية الوارد في برنامج العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، لا بد للهيئات المكونة من أن تمتلك قدرة تنظيمية ومؤسسية للضلع في العمليات الرئيسية ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج، بما في ذلك تلك التي تحظى بالأولوية في البرامج القطرية للعمل اللائق وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد ناشد المؤتمر منظمة العمل الدولية كي تعزز قدرات هيئاتها المكونة بحيث تشارك بفعالية في تحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠.

^٦ الوثيقة GB.329/POL/5.

١٣. وسيتمحور النشاط في هذا المجال حول تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية للهيئات المكونة بحيث تمكّنها من أن تضطلع على أتم وجه بدورها بوصفها الأصوات المشروعة والتمثيلية لأصحاب العمل وللعمال – وهم الهيئات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد الحقيقي – سعياً إلى تحقيق نتائج العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وسيكون من الأساسي اعتماد الحوار الاجتماعي والمشاركة الثلاثية الفعلية في عمليات التنمية الاستراتيجية الوطنية وفي التقييمات القطرية المشتركة وفي البرامج القطرية للعمل اللائق بوصفها أجزاء لا تتجزأ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٤. وبالتالي، ينبغي تكييف إرشادات منظمة العمل الدولية بشأن تنمية قدرات الهيئات المكونة، بحيث تتجلى فيها النهج الحالية لتنمية القدرات فضلاً عن نتائج التقييم رفيع المستوى لتنمية القدرات^٧ ومن شأن الإرشادات المحدثة أن تنير وضع استراتيجية لتنمية القدرات لمنظمة العمل الدولية.

١٥. ومن الحاسم ضمان تعميم العمل اللائق في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال المشاركة الفعالة للهيئات المكونة والحوار الاجتماعي الثلاثي. ويمكن تقييم مثل هذه الاستراتيجيات في التحليلات القطرية للأمم المتحدة بوصفها الأساس لوضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتجلى فيها أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق على النحو المناسب، مما سيكون بدوره مدعوماً بالتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

١٦. وما يتسم بملاءمة خاصة في هذا المقام، هو المبادرة الرائدة الرامية إلى وضع جيل جديد من البرامج القطرية للعمل اللائق، التي تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذها في أربعة بلدان في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، مما سينير القرارات المستقبلية بشأن تحسين العمليات والمنهجيات لضمان أن تكون البرامج القطرية للعمل اللائق أدوات فعالة تؤدي إلى تحقيق نتائج العمل اللائق في سياق برنامج عام ٢٠٣٠ وبما يتمشى مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^٨.

١٧. وتتسم قدرة الهيئات المكونة على الضلوع في العمل بفعالية مع أصحاب المصلحة والشركاء، بأنها أساسية في هذا الصدد. ومن شأن التجربة مع آليات الإدارة السديدة الثلاثية للبرامج القطرية للعمل اللائق أن تخضع للمزيد من التحليل لتوفير استشرافات إضافية على الممارسات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي وعلى الطريقة التي اتبعت لإدراج وتعزيز الأهداف الاستراتيجية الأربعة بفعالية في البرامج القطرية للعمل اللائق وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٨. ويستدعي ذلك تعزيز الهيكل الثلاثي ومشاركة الشركاء الاجتماعيين في الاستراتيجيات الوطنية عملاً ببرنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي وغير ذلك من أهداف التنمية المستدامة المعنية^٩. ومن الضروري إظهار القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية المستمدة من نشاطها المعياري والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، وتعزيز نهج متكامل ومتوازن لمقاربة الأهداف الاستراتيجية الأربعة في برنامج العمل اللائق، بما في ذلك من خلال مواصلة مشاركة منظمة العمل الدولية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والفرق المعنية بالنتائج الاستراتيجية المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الحصائل المتوخاة لعام ٢٠١٩

- تحديد وتقييم تجربة البرامج القطرية للعمل اللائق القائمة والجديدة فيما يتعلق بطريقة تعزيزها برنامج العمل اللائق والنجاح في التنسيق مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق المشاركة الثلاثية الفعالة وعمليات الحوار الاجتماعي.
- تقوية البرامج القطرية للعمل اللائق حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، بما في ذلك البرامج القطرية الرائدة للعمل اللائق بشأن قدرتها على التأثير بفعالية على أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتعميم أولويات العمل اللائق.

^٧ الوثيقة GB.334/PFA/7.

^٨ الوثيقة GB.334/PFA/1.

^٩ قرار بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨.

- تعزيز التوعية بمثل هذه الممارسات الجيدة فيما بين مجموعات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مجموعات النتائج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- بالتعاون الوثيق مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، مواصلة تقديم فرص وأدوات تنمية القدرات لصالح الهيئات المكونة وموظفي منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز برنامج العمل اللائق ودور منظمة العمل الدولية في أمم متحدة خاضعة للإصلاح.
- تحديث وتعزيز إرشادات منظمة العمل الدولية القائمة بشأن تنمية القدرات لصالح الهيئات المكونة، بما في ذلك بشأن النهج المستندة إلى الاحتياجات والطلب.

٢- مجال التركيز – تعميق الشراكات والتمويل وتوسيع نطاقها وتنويعها

١٩. يستدعي برنامج عام ٢٠٣٠ حشد الموارد بكثافة: لا بد من حشد مجموعة متنوعة من المصادر – التمويل على المستويات الوطنية والدولية والعامّة والخاصة – لتحقيق الأهداف نظراً إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لن تكون كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويحدد برنامج أديس بابا إطاراً تمويلياً جامعاً من أجل الجهود الإنمائية العالمية، يشمل تحسين حشد الموارد المحلية وتنسيق التمويل الخاص مع التنمية المستدامة، والتزاماً متجدداً بغايات التعاون الدولي بالشروط الميسرة وغير الميسرة على السواء. وهذا جزء لا يتجزأ من برنامج عام ٢٠٣٠ ويشجع تحولاً من تمويل التنمية إلى تمويل تحقيق أهداف التنمية على المستوى القطري، بما في ذلك عن طريق تنسيق التدفقات المالية الدولية والمحلية المتنوعة.
٢٠. وسيوقف التمويل من أجل التنمية إلى حد كبير على الاستثمار المستدام الذي تحققه البلدان. ويعني هذا الأمر دوراً أساسياً لمنظمة العمل الدولية في استثارة الوعي في صفوف هيئاتها المكونة وشركائها بشأن دور القطاع المالي الوطني وكذلك بشأن الروابط القائمة بين التجارة والعمل ودعم قدرة الشركاء الاجتماعيين على الضلوع في وضع سياسات وبرامج تتناول التجارة والاستثمار والعمل للمؤسسات والمصارف الإنمائية الإقليمية ومتعددة الأطراف.
٢١. وفي الوقت ذاته، يؤدي تزايد القدرة التنافسية في ميدان التنمية الدولية إلى توليد ضغط من أجل إظهار القيمة المضافة واستحداث الحوافز لتحسين الأداء التنظيمي. ومن الضروري بالتالي تعميق الشراكات وتوسيع نطاقها وتنويعها، بما في ذلك مع سائر كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. ومن الضروري بالقدر ذاته تشجيع الالتزام بطرائق التمويل الابتكارية والشبكات والتحالفات متعددة أصحاب المصلحة وضمن اعتمادات مالية مستدامة. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية صغيرة نسبياً إلا أنها لا تزال أساسية لضمان سياسات وأدوات مستقلة وشفافة والتقدم في التعاون الإنمائي ويمكن استخدامها لحشد المزيد من التمويل، بما في ذلك التمويل المحلي.
٢٢. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز مبادئها وحقوقها الأساسية في العمل وأن تتقاسم الممارسات الجيدة مع سائر أعضاء المجموعات المعنية بالنتائج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تتكبد المجموعة المعنية بالشراكات الاستراتيجية على العمل على تنسيق وتفعيل نهج شراكات مشتركة للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات من قبيل الشراكات متعددة أصحاب المصلحة والتعاون بين بلدان الجنوب والعمل مع القطاع الخاص. ومن شأن ذلك أن يشمل عمليات العناية الواجبة المتقاسمة ومذكرات التفاهم المشتركة كي تستخدم مع الشركات والمؤسسات والمنظمات غير الهادفة للربح وأطر إدارة المخاطر والشفافية وتعزيز المشاركة متعددة أصحاب المصلحة من خلال المعايير الدنيا من أجل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المستنيرة بمجموعة من الشركاء، بما في ذلك المواطنين والمجتمع المدني ونقابات العمال والمؤسسات وغير ذلك، والخاضعة لرصدها.^{١٠}

^{١٠} الوثيقة GB.334/INS/4.

الحصائل المتوخاة لعام ٢٠١٩

- تزويد مجلس الإدارة بنظرة عامة عن الأشكال القائمة المناسبة من آليات التمويل الابتكارية وتقييم إمكانياتها من أجل مشاركة منظمة العمل الدولية بالاسترشاد بولايتها والإدارة السديدة الثلاثية ووصف الفرص والمخاطر المرتبطة بها. ويمكن أن تقدم هذه الوثيقة إلى مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٩.
- تحديد الممارسات الحسنة في شراكات منظمة العمل الدولية مع القطاع الخاص وجعلها متاحة للمجموعة المعنية بالنتائج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنية بالشراكات الاستراتيجية. ومن شأن التقييم رفيع المستوى للشراكات بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٩، إذا أُقر، أن يقدم دروساً مستخلصة إضافية تستحق الترويج.
- تحديد الدروس الرئيسية المستخلصة من الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشبكات والتحالفات متعددة أصحاب المصلحة، بهدف تحقيق أقصى حد من القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية في الشراكات المستقبلية وتسهيل مثل هذه التحالفات.
- تجميع البراهين لتتوير خطوط الأساس والأهداف في استراتيجية التعاون الإنمائي المقبلة.
- تجميع الممارسات الحسنة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث ووضع إطار لمنظمة العمل الدولية من أجل قياس نتائجها وتأثيرها والترويج لها في المجموعة المعنية بالنتائج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني رفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (مؤتمر BAPA+40).

٣- مجال التركيز - تعزيز الفعالية ونتائج العمل اللائق والشفافية

٢٣. سوف يتزامن التركيز في مجال العمل هذا إلى حد كبير مع مبادرة منظمة العمل الدولية الجارية من أجل تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والإرشاد، بما في ذلك استراتيجية التقييم القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في منظمة العمل الدولية.^{١١} ولا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تحلل الأساليب الملموسة الكفيلة بتحسين استخدام البيانات المتاحة لإظهار ما الذي ينجح وتعزيز إبلاغة برنامج العمل اللائق، كما جرى طلبه والتشديد عليه في مناقشة مؤتمر العمل الدولي بشأن التعاون الإنمائي. وشهدت منظمة العمل الدولية تزايداً في الطلب الصادر من الهيئات المكونة على الأدوات العملية المستندة إلى تقييم عتيد للأثر وبحوث قائمة على البراهين وموجهة نحو السياسات، بما في ذلك من أجل الإبلاغ عن الإنجازات فيما يتعلق ببرنامج عام ٢٠٣٠.^{١٢} ويقتضي ذلك تقوية البحوث الموجهة نحو السياسات في منظمة العمل الدولية لدعم أهدافها الاستراتيجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق مستقبل العمل وكذلك في ضوء استراتيجية المعارف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.^{١٣}
٢٤. والالتزام بالشفافية يدعم بدوره كذلك الإدارة القائمة على النتائج وجهود المساءلة. وعلى سبيل المثال، جعلت منظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠١٦ البيانات المالية بشأن الإسهامات الطوعية المتلقاة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، متاحة من خلال مبادرة شفافية المساعدة الدولية. كما تتعزز الشفافية عن طريق توفير البيانات إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعن طريق إتاحة اللوحات القيادية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك تلك التي تبيّن نتائج العمل اللائق وبيانات التعاون الإنمائي ومعلومات عن التقييمات.

^{١١} الوثيقة GB.332/PFA/8.

^{١٢} الوثيقة GB.334/PFA/1.

^{١٣} الوثيقة GB.331/PFA/4. انظر أيضاً مذكرة المعلومات بشأن تنفيذ استراتيجية المعارف، المقدمة إلى مجلس الإدارة في دورته الحالية (الوثيقة GB.334/PFA/INF/2).

٢٥. والعمليات التشغيلية هي تركيز إضافي وسيظل تقديم الخدمات بفعالية أولوية من الأولويات. ويتسم استكشاف طرائق مرنة وسريعة ومكيفة بحسب الحالة وابتكارية بأنه أمر أساسي لتقديم الخدمات داخل البلد، بالاستناد إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية وبمشاركة فعالة من جانب الشركاء الاجتماعيين. وتتوقف قوة المكتب كذلك على امتلاكه قوة عاملة كفوة وملتزمة. أما عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية وانعكاساتها بالنسبة لمنظمة العمل الدولية من حيث الهيكل الميداني والحضور في البلدان وتشكيل الفرق القطرية للأمم المتحدة، فقد تقتضي زيادة سرعة التدخل في العمليات^{١٤} وإدارة القوى العاملة فضلاً عن استراتيجيات فعالة لتنمية المواهب وحفزها وتدريبها.^{١٥}

٢٦. كذلك، تتصل السرعة والمرونة على الصعيد التشغيلي بعمليات سير أعمال منظمة العمل الدولية من أجل الشراكات، وسيحتاج حشد الموارد إلى أن يتكيف مع التغييرات في طرائق واستراتيجيات الشراكات، بما في ذلك كجزء من إصلاح الأمم المتحدة. ومن شأن مبادرات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج والميزنة الاستراتيجية أن تعزز تقوية النتائج والتقارير القائمة على البراهين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة تعزيز الشفافية.

الحصائل المتوخاة لعام ٢٠١٩

- تحديد الممارسات الابتكارية في الطرائق التشغيلية على الصعيد القطري، التي أدت إلى تعزيز المرونة والسرعة والابتكار في تقديم منظمة العمل الدولية الخدمات داخل البلد بهدف تنوير تحليلات التشكيل الميداني لمنظمة العمل الدولية ضمن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- تقييم الجدوى ومواصلة الخطوات الأولية للتدابير الرامية إلى تعزيز شفافية منظمة العمل الدولية وامتثالها لمبادرات الشفافية الدولية واقتراح طريق للمستقبل.

٤- مجال التركيز - تعزيز اتساق السياسات وإطلاة منظمة العمل الدولية

٢٧. سوف ينصب التركيز في مجال العمل هذا على جهود التوعية والاتصالات على نطاق المنظمة بهدف تعزيز اتساق السياسات دعماً لبرنامج العمل اللائق، بما في ذلك في المنتديات السياسية الدولية من قبيل مجموعة العشرين ومجموعة بريكس^{١٦} ومع وكالات الأمم المتحدة. ولقد سبق تحديد هذا المجال بوصفه مجال أولوية للعمل كمتابعة لقرار المؤتمر لعام ٢٠١٦ بشأن الدفع قداماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق.^{١٧} واتساق السياسات أمر أساسي بدوره لمواصلة تموضع منظمة العمل الدولية على نحو استراتيجي في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما على الصعيد الوطني. وستستند الجهود في هذا الصدد إلى المبادرات الجارية والمخطط لها فيما يتعلق بمبادرة مستقبل العمل وأحداث الأمم المتحدة. ومن شأن البيانات عن النتائج أن تساعد المناقشات الوطنية والإقليمية والعالمية في أن تقدم المعلومات عن التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، سوف يناقش المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ بشأن التنمية المستدامة^{١٨}، التقدم العالمي القائم على البراهين بشأن تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة، لا سيما فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة رقم ٨، بهدف التنمية المستدامة رقم ١٧، بما في ذلك عن طريق الاستعراضات الوطنية الطوعية. وينبغي مساعدة الدول الأعضاء في مجال بناء قدرتها التحليلية لقياس ورصد تطور متغيرات

^{١٤} الوثيقة GB.334/INS/4.

^{١٥} الوثيقة GB.334/PFA/1.

^{١٦} البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا.

^{١٧} الوثيقة GB.329/INS/3/1 والوثيقة GB.33/INS/9.

^{١٨} سوف تستعرض في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، الأهداف التالية: هدف التنمية المستدامة ٤ وهدف التنمية المستدامة ٨ وهدف التنمية المستدامة ١٠ وهدف التنمية المستدامة ١٣ وهدف التنمية المستدامة ١٦ وهدف التنمية المستدامة ١٧.

سوق العمل الرئيسية. وهذا أمر حاسم من أجل قياس الأثر على المستوى الوطني ويمكن كذلك تجميعه عالمياً لأغراض الإبلاغ.^{١٩} ويمكن تشجيع الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين على المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية وفي سائر جهود الرصد بما يشمل المستويين الإقليمي والعالمي.

٢٨. وهذه فرص استراتيجية متاحة أمام منظمة العمل الدولية لتعزيز وزيادة إطلاقة برنامج العمل اللائق ودوره وأساليبه وشركائه. وستركز التوعية على الهيئات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك مع الشركاء الإنمائيين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، كما ستشمل إيلاء اهتمام أوثق لتقاسم المعارف والمعلومات. ومن المهم استغلال الفرص المتاحة من قبيل حملات التواصل من أجل مئوية منظمة العمل الدولية لتعزيز القيمة المضافة الفريدة التي تتحلّى بها منظمة العمل الدولية، على السواء فيما يخص إصلاح الأمم المتحدة وأثر برنامج عام ٢٠٣٠.

٢٩. وسيجري الترويج للقيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية بوصفها وكالة ثلاثية ومعيارية تمارس الحوار الاجتماعي سعياً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق، وذلك عن طريق وسائل من بينها مواصلة مشاركتها الكاملة في مجموعات النتائج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٠. ويتسم تعزيز اتساق السياسات والميزانيات بالأولوية كذلك لإظهار الطريقة التي تعمل بها منظمة العمل الدولية داخلياً. وفي هذا الصدد، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تستمد الدروس من تجربتها في بعض برامج التعاون الإنمائي الكبرى وطويلة الأمد ومتعددة التخصصات على المستويين العالمي والقطري. ومن شأن هذه التجربة أن تنير النهج البرنامجي وطويل الأمد للتعاون الإنمائي، الذي يدعو إليه قرار مؤتمر العمل الدولي. ومن شأن اتساق السياسات الداخلي في منظمة العمل الدولية أن يعود بالنفع بدوره على اتساق السياسات على المستوى القطري وأن يزيد من إطلاعها على الصعيد الخارجي.

الحصائل المتوخاة لعام ٢٠١٩

■ الدعوة إلى تعميم القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية في البرامج الإعلامية والتدريبية من أجل المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأعضاء الفرق القطرية للأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على الدورات المنصوص عليها في خطة تنفيذ الأمين العام لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه. ويحتل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية مركزاً ملائماً تماماً في هذا الصدد، حيثما يقتضي الأمر بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة.

ثالثاً - التنفيذ والرصد

٣١. تستدعي هذه الخطة العمل على جميع مستويات المنظمة ككل وعلى جميع مستويات الحافظات الثلاث في المقر وفي الميدان وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأنشطة الخاص بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاص بالعمال. وسيقوم مكتب نائب المدير العام من أجل العمليات الميدانية والشراكات، بتنسيق هذا النشاط.

مشروع قرار

٣٢. **توخياً لإنفاذ الاستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته بشأن تنفيذ خطة العمل المقترحة من أجل إعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.**

^{١٩} الوثيقة GB.334/PFA/1.